

Distr.: General
14 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في
القدس الشرقية المحتلة وبقية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أوجه اهتمامكم إلى بعض التطورات المثيرة للقلق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

فقد كثفت إسرائيل في الأسابيع الأخيرة ممارستها غير المشروعة المتمثلة بالعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وقام الجنود الإسرائيليون بهدم أكثر من عشرين منزلاً تملكه أسر ما يزعم بأنهم مقاتلون فلسطينيون. كما أنهم اعتقلوا عدة أفراد من أسرهم ويجاولون الآن أن ينقلوا بعضاً منهم بالقوة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. وتعد هذه التدابير انتهاكاً واضحاً لأحكام اتفاقية جنيف المتصلة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

إن الدولة القائمة بالاحتلال تفضل عدم إيلاء اهتمام لدعوات المجتمع الدولي إلى ضبط النفس فيما تقوم فيه من أفعال ميدانياً. فهي تنفذ سياستها القائمة على الاغتيالات خارج إطار القانون للمقاتلين الفلسطينيين، وتعيد احتلال المراكز السكنية الفلسطينية بصورة روتينية، وتفرض حظر التجول على الفلسطينيين وتهدم منازلهم وغيرها من ممتلكاتهم كما تشاء. ويقع آلاف الفلسطينيين الآن في السجون، دون أن توجه إليهم تهماً واضحة

ودون محاكمة حسب الأصول. ولا يزال النشاط الاستيطاني مستمراً ويسمح للمستوطنين المسلحين باستباحة القانون والاستيلاء على منازل الفلسطينيين، على غرار ما حدث في لبنان الشرقية الواقعة في جنوب الضفة الغربية، يوم ١١ آب/أغسطس، وحتى قتل المدنيين الأبرياء، كما في حالة الفتاة الفلسطينية التي قتلت في الخليل يوم ٢٨ تموز/يوليه. وبإقدام إسرائيل على هذه الممارسات فإنها تكشف أيضاً عن استهانتها الكامل بالأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، والتي أكدت في المؤتمر الذي عقده في جنيف في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من جديد انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ودعت الدولة القائمة بالاحتلال إلى احترام الاتفاقية احتراماً كاملاً وفعالاً والإحجام عن ارتكاب أي انتهاك لها.

إن الحالة الإنسانية ميدانياً بلغت أبعاداً مأساوية. وبالرغم من هذا، فإن إسرائيل تُعقد جهود الوكالات الإنسانية الدولية العاملة من أجل توفير الغوث الذي هناك حاجة ماسة إليه. وفي هذا السياق، أود الترحيب بتعيين كاثرن بيرتيني، مبعوثكم الإنسانية الشخصية وإرسالها إلى المنطقة، وتكليفها بتقييم طبيعة وحجم الأزمة الإنسانية التي تواجه السكان المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإن تخفيف حدة المشاق التي يعاني منها الشعب الفلسطيني يمثل خطوة ضرورية ملحة، ولكن لا يمكن له بمجده ذاته أن يضع حداً للعنف. إذ ينبغي استئناف المفاوضات السياسية على الفور، وأن يكون لها معايير واضحة وإطار زمني دقيق، من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وينبغي بأسرع وقت ممكن تحقيق الرؤية التي يؤيدها العالم بأجمعه عن دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وأود أن أناشدكم، يا سيادة الأمين العام، وأناشد أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره لتكثيف الجهود من أجل مساعدة الطرفين على التحرك في هذا الاتجاه.

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بابا لوي فال

رئيس اللجنة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف